

فذهب عقله او شعر رأسه و دخل ارض الموضحة في الدية وان ذمبت
او بصره او كلامه فعليه ارض الموضحة مع الدية ومن قطع اصبع رجل
لغيري الى جانبها فيضها الاكراش لا تقصم فيه عند اي حنيفة ومن قطع
رسن رجل فبنت مكانها اخرى سقط الاكراش من شبح رجلان فبنت
ولم يبع لها اثر وبنت الشعر سقط الاكراش عند اي حنيفة وقال ابو
عليه ارض المالم وقال محمد عليه ليرة الطيب ومن جرح رجلا جرح
لم يقص منه حتى يبرأ ومن قطع برجل خطأ ثم قبله قبل البر فعليه الدية
وسقط ارض اليد وكل عمد سقط فيه القصاص شبهة فالدية في مال العاقل
و اذا قتل الاب ابنه عمدا فالدية في ماله ثلث سنين وكل جنابة غير
بها اجاني ففي ماله ولا يصدق على عاقلة وعمد الصبي والمجنون خطأ
الدية على العاقلة ومن جرح بركا في طريق المسلمين او وضع حجر
بذلك انسان فدية على عاقلة وان تلف فيه بهيمة فضاها في مال
اشرع في الطريق ووشينا او ميزا با فسقط على انسان فدية
على عاقلة ولا كفارة على حافر البئر وواضع الحجر غير ملك ومن جرح
في ملك فوطيت بها انسان لم يضر والراكض من لما وطئت الدابة

بها او كسرت ولا يضر ما يفتت برجلها او ذمها فان رانت او بالت في
الطريق فوطيت بها انسان لم يضر والساخ فضا من لما اصاب بيد او
والفادض من لما اصاب بيد او ذمها وان اذا فادض فضا من
طاعى بيد او جملها فان كان مودسائق فالضمان عليهما واذا جنى العبد
جنابة خطأ فيل مولاه اما ان تفرغ بها او تفرغ فان دفعه ملكه في الجنابة
وان فراه فراه بارشها فان عاد فجنمى كان حكم الجنابة الثانية مثل الاولى
فان جنى جنابتين فيل للوط اما ان تفرغ الى ولى الجنابتين فيقتسما على قدر
قدرهما واما ان تفرغ بهما في كل واحد منهما وان اعنته للوط وهو لا يعلم
بالجنابة ضمير للوط الاقل من قيمة ومن ارشها وان باء للوط واعنته
بعد الجنابة وجب عليه الاكراش ان جنى الكذرا وتم الولد جنابة ضمير للوط
الاقل من قيمتهما ومن ارشها فان جنى لغيري وقد دفع للوط القيمة للاول
بقضاء فلا شئ عليه فيتبع ولا اجنابة الثانية ولى الجنابة الاولى
فيما اضده وان كان للوط دفع القيمة بغير قضاء فالوط بالجنابة ان شاع
الولى وان شاع اتبع ولى الجنابة الاولى وادام الالحاط لا طريق للمكسر
فكل صاحب بنقصه وشهد عليه فلم يقضه في مدة يقدر على نقضه حتى